

## مختصر المزني

مختصر كتاب الصدقات من كتابين قديم وجديد .

قال الشافعي C : فرض [ تبارك وتعالى على أهل دينه المسلمين في أموالهم حقا لغيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يسعهم حبسه عن أسرؤا بدفعه إليه أو ولاته ولا يسع الولاة تركه لأهل الأموال لأنهم أمناء على أخذه لأهله ولم نعلم أن رسول [ A أخرها عاما لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق B : لو منعوني عناقا مما أعطوا رسول [ A لقاتلتهم عليها قال : فإذا أخذت صدقة مسلم دعي له بالأجر والبركة مما قال تعالى : { وصل عليهم } أي ادع لهم قال : والصدقة هي الزكاة والأغلب على أفواه العامة أن للثمر عشرة وللماشية صدقة وللورق زكاة [ وقد سمى رسول [ A هذا كله صدقة ] فما أخذ من مسلم من زكاة مال ناص أو ماشية أو زرع أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله بكتاب أو سنة أو إجماع عوام المسلمين فمعناه واحد وقسمه واحد وقسم الفية خلاف هذا فالفية ما أخذ من مشرك تقوية لأهل دين [ وله موضع غير هذا الموضع وقسم الصدقات كما قال [ تعالى : { إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل [ وابن السبيل } ثم أكدها وشددها قال : { فريضة من [ الآية وهي سهمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحد يستحقه ولا يخرج عن بلد وفيه أهله و [ قال A لمعاذ بن جبل B حين بعثه : فإن أجابوك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم [ قال الشافعي وترد حصة من لم يوجد من أهل السهمان على من وجد منهم ويجمع أهل السهمان أنهم أهل حاجة إلى مالهم وأسباب حاجتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم معان مختلفة فإذا اجتمعوا فالفقراء الزمنى الضعاف الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعيفة الذين لا تقع في حرفتهم موقعا من حاجتهم ولا يسألون الناس وقال : وفي الجديد زمنا كان أولى أو غير زمن سائلا أو متعففا قال الشافعي والمساكين السؤال ومن لا يسأل ممن له حرفة لا تقع منه موقعا ولا تغنيه ولا عياله وقال في الجديد : سائلا كان أو غير سائل قال المزني : أشبه بقوله ما قاله في الجديد لأنه قال : لأن أهل هذين السهمين يستحقونهما بمعنى العدم وقد يكون السائل بين من يقل معطيهم وصالح متعفف بين من يبدونه بعتيبتهم قال الشافعي C : فإن كان رجل جلد يعلم الوالي أنه صحيح مكتسب يغني عياله أو لا عيال له يغني نفسه بكسبه لم يعطه فإن قال الجلد : لست مكتسبا لما يغنيني ولا يغني عيالي وله عيال وليس عند الوالي يقين ما قال فالقول قوله واحتج ب [ أن رجلين أتيا النبي A فسألاه من الصدقة فقال : إن شئتما ولا حظ فيها لغني ولا لذي مرة

مكتسب [ قال الشافعي رأى E صحة وجلدا يشبه الاكتساب فأعلمهما أنه لا يصلح لهما مع  
الاكتساب ولم يعلم أمكتسبان أم لا فقال : إن شئتما بعد أن أعلمتكما أن لا حظ فيها لغني  
ولا لمكتسب فعلت قال : والعاملون عليها من ولاة الوالي قبضها ومن لا غنى للوالي عن معونته  
عليها وأما الخليفة ووالي الإقليم العظيم الذي لا يلي قبض الصدقة وإن كانا من القائمين  
بالأمر بأخذها فليسا عندنا ممن له فيها حق لأنهما لا يليان أخذها وشرب عمر B لبنا فأعجبه  
فأخبر أنه من نعم الصدقة فأدخل أصبعه فاستقاءه قال : ويعطي العامل بقدر غنائه من الصدقة  
وإن كان موسرا لأنه يأخذه على معنى الإجارة قال : والمؤلفة قلوبهم في متقدم الأخبار ضربان  
: ضرب مسلمون أشرف مطاعون يجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم ولا يرون من نياتهم  
ما يرون من نيات غيرهم فإذا كانوا هكذا فأرى أن يعطوا من سهم رسول الله A وهو خمس الخمس  
ما يتألفون به سوى سهامهم مع المسلمين وذلك أن الله تعالى جعل هذا السهم خالصا لنبيه A  
فرده في مصلحة المسلمين واحتج : بأن النبي A أعطى المؤلفة يوم حنين من الخمس مثل عينه  
والأقرع وأصحابهما ولم يعط عباس بن مرداس وكان شريفا عظيم الغناء حتى استعجب فأعطاه  
النبي A قال الشافعي C : لما أراد ما أراد القوم احتل أن يكون دخل على رسول الله A منه  
شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والأنصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم واحتل أن يكون رأى  
أن يعطيه من ماله حيث رأى أن يعطيه لأنه له A خالصا للتقوية بالعطية ولا نرى أن قد وضع  
من شرفه فإنه A قد أعطى من خمس الخمس النفل وغير النفل لأنه له وأعطى صفوان بن أمية ولم  
يسلم ولكنه أعاره أداة فقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال بعض من أسلم من أهل مكة عام  
الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب النبي A يوم حنين أول النهار فقال له رجل : غلبت  
هوازن وقتل محمد A فقال صفوان بن أمية : بفيك الحجر فواي لرب من قريش أحب إلي من رب من  
هوازن ثم أسلم قومه من قريش وكان كأنه لا يشك في إسلامه و الله تعالى أعلم قال الشافعي فإذا  
كان مثل هذا رأيت أن يعطي من سهم النبي A وهذا أحب إلي للاقتداء بأمره A ولو قال قائل  
: كان هذا السهم لرسول الله A فكان له أن يضع سهمه حيث يرى فقد فعل هذا مرة وأعطى من  
سهمه بخيبر رجالا من المهاجرين والأنصار لأنه ماله يضعه حيث رأى ولا يعطي أحدا اليوم على  
هذا المعنى من الغنيمة ولم يبلغنا أن أحدا من خلفائه أعطى أحدا بعده ولو قيل ليس  
للمؤلفة في قسم الغنيمة سهم مع أهل السهمان كان مذهبنا و الله تعالى أعلم قال : وللمؤلفة في قسم  
الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم الخبر أن عدي بن حاتم جاء إلى أبي بكر الصديق  
أحسبه بثلاثمائة من الإبل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها ثلاثين بعيرا وأمره أن يلحق  
بخالد بن الوليد بمن أطاعه من قومه فجاءه بزهاء ألف رجل وأبلى بلاء حسنا والذي يكاد  
يعرف القلب بالاستدلال بالأخبار أنه أعطاه إياها من سهم المؤلفة فيما زاده ترغيبا فيما  
صنع وإما ليتألف به غيره من قومه ممن لم يثق منه بمثل ما يثق به من عدي بن حاتم قال

المزني : فأرى أن يعطي من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى إن نزلت بالمسلمين نازلة ولن تنزل إن شاء الله تعالى وذلك أن يكون العدو بموضع منتاط لا يناله الجيش إلا بمؤنة ويكون بإزاء قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات إما بلية فأرى أن يقووا بسهم سبيل الله من الصدقات وإما أن لا يقاتلوا إلا بأن يعطوا سهم المؤلفة أو ما يكفيهم منه وكذا إذا انتاط العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل الفية يوجهون إليه بعد ديارهم وثقل مؤناتهم ويضعفون عنه فإن لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمن أبي بكره من امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيرها لم أر أن يعطي أحد من سهم المؤلفة ولم يبلغني أن عمر ولا عثمان ولا عليا هم أعطوا أحدا تألفا على الإسلام وقد أغنى الله الله الحمد الإسلام عن أن يتألف عليه رجال وقال في الجديد : لا يعطى مشرك يتألف على الإسلام لأن الله تعالى خول المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموال المسلمين وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم قال : والرقاب المكاتبون من حيز إنما الصدقات والله أعلم ولا يعتق عبد يبتدأ عتقه فيشتري ويعتق والغارمون صنفان : صنف دانوا في مصلحتهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والنقد فيعطون في غرمهم لعجزهم فإن كانت لهم عروض يقضون منها ديونهم فهم أغنياء لا يعطون حتى يبرؤوا من الدين ثم لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء وصنف دانوا في صلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل حمالاتهم أو عامتها وإن بيعت أضر ذلك بهم وإن لم يفترقوا فيعطى هؤلاء وتوفر عروضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا سهمهم واحتج بأن قبضة بن المخارق قال : [ تحملت بحمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال : نؤديها عنك أو نخرجها عنك إذا قدم نعم الصدقة يا قبضة المسألة حرمت إلا في ثلاث : رجل تحمل بحمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه أن به فاقة أو حاجة فحلت له المسألة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له الصدقة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسألة فهو سحت ] قال الشافعي رحمه الله : فبهذا قلت في الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم A : [ تحل له المسألة في الفاقة والحاجة ] يعني والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله : [ حتى يصيب سدادا من عيش ] يعني والله أعلم أقل اسم الغنا ولقول النبي صلى الله عليه وسلم A : [ لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة ؟ لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني ] فبهذا قلت يعطي الغازي والعامل وإن كانا غنيين والغارم في الحمالة على ما أبان عليه السلام لا عاما ويقبل قول ابن السبيل إنه عاجز عن البلد لأنه غير قوي حتى تعلم قوته بالمال ومن طلب بأنه يغزو أعطي ومن طلب بأنه غارم أو عبد بأنه مكاتب لم يعط إلا ببينة لأن أصل الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعبيد غير

مكاتبين حتى تعلم كتابتهم ومن طلب بأنه من المؤلفه لم يعط إلا بأن يعلم ذلك وما وصفت أنه يستحقه به وسهم سبيل ا كما وصفت يعطى منه من أراد الغزو من أهل الصدقة فقيرا كان أو غنيا ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين لأنه يدفع عن جماعة أهل الإسلام وابن السبيل عندي ابن السبيل من أهل الصدقة الذي يريد البلد غير بلده لأمر يلزمه